

اقتصاد

مصادر في «النفط»: لا نية لتطبيق الشرائح للمازوت.. وعودة مصفاة بانياس اليوم

رامز محفوظ

كشفت مصادر في وزارة النفط والثروة المعدنية لـ«الوطن» عن الانتهاء من تفرغ ناقلة النفط الخام المحملة بمليون برميل والتي وصلت في أواخر الشهر الماضي إلى البحر في خزانات مصفاة بانياس، وذلك عقب الانتهاء من إصلاح المرابط بجهود وطنية من قبل كوادر الشركة السورية لنقل النفط، لافتاً إلى أنه من المتوقع عودة مصفاة بانياس للعمل اليوم.

وتوقعت وصول ناقلة نفط خام جديدة خلال أسبوع، لافتة في الوقت نفسه إلى أن انتهاء المصفاة من تكرير النفط الخام الذي تم تفرغها من قبل ناقلة النفط التي وصلت سيتم خلال عشرة أيام.

في سياق متصل، نفت المصادر لـ«الوطن» وجود أي نية حالياً لدى وزارة النفط والثروة المعدنية لتطبيق نظام الشرائح بالنسبة للمازوت أسوة بتطبيقه بالنسبة للبنزين، موضحاً أنه سيتم الاستمرار بتوزيع المازوت المنزلي المدعوم على المواطنين خلال موسم الشتاء القادم على دفعتين كما جرت العادة خلال المواسم السابقة.

ولفت المصدر إلى أنه من الممكن أن تزداد كمية الدعم بالنسبة للمازوت عقب تحرير المزيد من حقول وآبار النفط، مشيراً إلى أن هذه الكمية المدعومة غير كافية بالنسبة للمناطق الباردة.

وأشارت إلى أنه في حال نفاذ كمية المازوت المدعوم المخصصة للأسرة يحق لها شراء المازوت من قبل شركة الحرقوات بالسعر الصناعي وهو ٢٩٦ ليرة سورية للتر الواحد.

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف الصناعي عمر سيدي لـ«الوطن» عن منح ٢٩٠ قرصاً بقيمة ٣,٢ مليارات ليرة سورية، خلال ١١ شهراً، منذ شهر آب العام الماضي وحتى نهاية الشهر الماضي (حزيران)، منها ٢٨١ قرصاً تنموياً بقيمة ٢,٨ مليار ليرة، ما يعني أن نسبة القروض التنموية تبلغ ٨٧,٥ بالمئة من إجمالي قيمة القروض الممنوحة، و٩٧ بالمئة من عدد القروض.

وبين أن تلك الأرقام تحمل مؤشرات إلى ميل واضح للقروض التنموية مقابل تراجع حاد في عدد التموليات التي منحها المصرف للمشاريع الصناعية والاستثمارية، مع أن تمويل هذه المشروعات هو الأساس في بوضلة المصرف، بينما تمويل المشروعات التنموية رغم أنه متاح لدى المصرف لكنه لا يقع في مقدمة أولويات تخصصه، بينما لم تتجاوز الطلبات والقروض التي منحها المصرف للصناعيين في مدينة عدرا الصناعية أصابع اليد.

كما أوضح أنه لدى مراجعة شريحة واسعة من طلبات القروض التنموية التي قدمت للمصرف تبين أن ٩٠ بالمئة من التموليات التي تم طلبها تتجاوز الحاجة الفعلية وطاقة المشروع وحدوده بعشرات الأضعاف، ومعظم دراسات الجدوى الاقتصادية وهمية وغير دقيقة، وتتم عن جهل في إعداد هذه الدراسات وانجازها من قبل غير مختصين، وأن الغاية منها تعظيم طاقة المشروع بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من التمويل، منوهاً بأن الكثير من هذه المشاريع التي يقدم بها طالبو القروض التنموية تكون غطاء للحصول على قرض له غايات مختلفة عن تمويل المشروع، ومثال على ذلك قد يكون الغرض الحقيقي من طلب القرض هو شراء منزل أو زوج أحد أبناء المقترض وهناك غايات أخرى خاصة مع بدايات سنوات الأزمة مثل المراهنة على عدم السداد أو المضاربة في سوق الصرف السوداء

وغيرها من الغايات الأخرى.

وبناء على ذلك قرر مجلس إدارة المصرف تحديد سقف القروض التنموية وعدم تركها مفتوحة حسب الدراسات التي يقدمها طالب القرض لأن معظم الدراسات غير الواقعية التي يتقدم بها العملاء تسهم في هدر وإضاعة وقت الكثير من العاملين لدى المصرف خاصة المعنيين في تدقيق وبحث هذه الدراسات وتنفيذ زيارات ميدانية للتأكد من طبيعة المشروع وواقعيته عبر إجراء مقارنات مع التمويل اللازم للمشروعات المشابهة، خاصة وأن منح قروض أكبر من حاجة المشروع للفعلية عادة ما يعرق صاحب القرض وينجبه به للتعثر، وهو ما لا يريده المصرف، كما أن منح قيمة أقل من الحاجة الفعلية للمشروع يؤدي لعدم تشغيل المشروع، وعندها يكون القرض غير مجد، ولا يحقق الغاية منه، لذلك

يحرص المصرف على منح تموليات تعادل حاجة المشروع الحقيقية والفعلية.

ضمانات ومضاربات!

تناقلت بعض صفحات التواصل الإجتماعية «فيسبوك»، منشورات تتحدث عن عدم منح العديد من طالبي القروض التموليات التي يرغبون بها رغم تقديمهم الضمانات التي تغطي هذه التموليات، وهذا ما فُده سيدي بالتأكد على أن الضمانات ليست هي الأساس للمصرف عند منح القرض، وكل طلب يقدم للمصرف تتم دراسته بشكل حقيقي والإطلاع على طبيعته والحاجة الفعلية له وطبيعته الجدوى والقدرة على السداد والالتزام بدفع المستحقات للمصرف بجداً عن الضمانات، ومثال على ذلك قدمت للمصرف ضمانات

٣,٢ مليارات ليرة قروض منحها المصرف في ١١ شهراً مدير «الصناعي» لـ«الوطن»: الكثير من طلبات تمويل المشاريع غايتها المضاربة في سوق الصرف وعدم السداد



٩٠ بالمئة من الطلبات تتجاوز حاجات التمويل الفعلية بعشرات الأضعاف ومبنية على دراسات جدوى وهمية

هذا وحدد المصرف الصناعي مؤخرًا سقف القروض التنموية بما يتناسب مع الفعاليات والأنشطة المراد تمويلها، إذ أصبح سقف قروض الصرف الإنتاجية ١٥ مليون ليرة والحرف الخدمية والمهن ١٠ ملايين ليرة والفعاليات التجارية والزراعية حتى ٢٥ مليون ليرة، وسقف قروض المهن العلمية ورياض الأطفال ١٥ مليون ليرة، و٢٥ مليوناً للتراث الرياضية والمعمارية فضلاً عن المراكز الأربعة، بينما حددت سقف قروض المهندسين والمقاولين وفق فئاتهم، إذ حدد سقف الفئة الأولى والتمتازة بمبلغ ٥٠ مليون ليرة، والفئة الثانية والثالثة بمبلغ ٢٥ مليون ليرة، والفئة الرابعة والخامسة بمبلغ ١٠ ملايين ليرة، والفئة السادسة بمبلغ ٥ ملايين ليرة، وسقف القروض التنموية الخاصة بمحطات الوقود بمبلغ ٥٠ مليون ليرة.

مشاريع تنموية تعادل ٢٠٠ بالمئة من قيمة القرض المطلوب لكنه لم تتم الموافقة على منح القرض مع أن المصرف يتقني أحياناً بضمانات تعادل ١٥٠ بالمئة من قيمة القرض المطلوب، وذلك لأنه بعد بحث المشروع تبين أنه ليس من أولويات المصرف، ومثال على ذلك طلبات منح قرض بقيمة ٥٠٠ مليون لمحة وقود رغم تقديم الضمانات مع العلم أن كلفة مثل هذه المشروعات أقل من المبلغ المطلوب بكثير، لذلك يركز المصرف في منح القروض على أولوياته التي حددها وفق متطلبات المرحلة الحالية وخطة إعادة الإعمار خاصة شراء مقاسم صناعية تمويل المنشآت الصناعية حتى مليار ليرة ومنح القروض التشغيلية مع التركيز الشديد على القروض التي تحقق إنتاجاً ويسهم في التقليل من المستوردات أو يدعم الصادرات السورية.

تزيير وغش معاً!!

«التموين»: ورشات تطحن الرمل وتبيعه بأسماء منظمات مشهورة

وفاء جديد

صرح مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على الخطيب لـ«الوطن» بأنه وردت إلى المديرية شكاوى من الشركات ذات الماركات المشهورة وخاصة فيما يتعلق بالمنظفات، عن تقليد منتجاتها، موضحاً أن التزيير الذي يطول الماركات المشهورة دون غيرها يهدف إلى الاستفادة من الأرباح باستغلال الاسم التجاري المعروف في السوق بوعيته الجديدة، فمن يقوم بالتزيير يستخدم مواداً سيئة ليحقق أرباحاً كبيرة، ومن ثم يسعي إلى الشركة الأصلية، أي إنها أحياناً تكون مقصودة ومدروسة من شركات أخرى بقصد الضرر.

وبين أن ذلك يتم في المعامل والورشات بعيداً عن عين الرقابة، التي تبدل أماكنها كل فترة كي لا يتم كشفها، لافتاً إلى أن بعض المخالفين يبيعون منتجاتهم بكميات تصل إلى نصف طن قبل أن تصطبغ بالدوريات التنموية، مشيراً إلى أنه في الدرجة الأولى يجب على صاحب المنتج الأصلي إذا تلقى شكاوى عن تزيير منتجاته أن يقوم بإبلاغ التموين، التي تعالج هذا الموضوع على شقين: الأول هو الغش، ويقع على عاتق حماية المستهلك، والشق

الأخر لحماية الملكية، لذلك يتم التعاون مع مديرية حماية الملكية وكل جهة منها منظم الضبوط الخاصة بها. وشدد على أنه لا يجوز لأي شخص أن يتعدى على أي ماركات تجارية، لا كاسم ولا كإمادة. ولفت إلى أن أساليب الغش في المنظفات تتم باستبدال المنتجات الجافة بالملح أو الرمل الأبيض المطحون، وتعبئتها، وبيعها على أنها منظفات مشهورة، وهذا ما حصل في

المحافظات كافة، لكنها تتركز في الأمانك البعيدة عن عين الرقابة بشكل رئيس. وأوضح أنه يتم إرسال دوريات إلى المناطق البعيدة، ولكن هناك أولويات، فقباساً إلى عدد العناصر يتم التركيز على الأسواق الرئيسية في المدن، وبعدها في القرى. وتحدث الخطيب عن العقوبات المفروضة على المخالفين بالتزوير، التي تتنقل بالسجن والغرامة المالية، إذ تتراوح قيمة الغرامة

المالية بين ٣٠٠ ألف إلى مليون ليرة سورية، وذلك بحسب طبيعة المخالفة، وتصل فترة السجن من شهر إلى ٦ أشهر، بحسب نوع المخالفة وكمية المخالفة، إلى جانب إغلاق المنشأة التي تمارس العمل، ففي حال امتلاكها المخالفين تغلق لمدة شهر، على حين يتم إغلاقها بشكل دائم في حال لا تمتلك الترخيص، وذلك بالتنسيق مع الوحدات الإدارية والمحافظات.



ازدياد حركة تخزين القمح والسكر والزيت والأخشاب والحديد ٩٦٧ مستثمراً في «المناطق الحرة»

صالح حميدي

هذا وأطلقت المؤسسة مؤخرًا الخريطة الاستثمارية للفرص المتوفرة في المنطقة الحرة بعددًا للراغبين بالاستثمار فيها بعد معالجة أوضاع المستثمرين ممن استفادوا من المرسوم رقم ١٤٢ لعام ٢٠١٨ المتضمن منحهم إعفاءات خلال فترة خروج المنطقة الحرة من الخدمة. وتمنح الخريطة الاستثمارية فرصاً للراغبين بالاستثمار لإقامة استثمارات جديدة تجارية وصناعية وخدمية في المنطقة الحرة، ووفرت المؤسسة الاتصال الشبكي في مركز البيانات في الإدارة العامة وفرع المؤسسة لتطوير عملها وتسهيل وتيسير إجراءات التعامل مع المستثمرين إضافة إلى مشروع تطوير برامج المؤسسة وأتمتة العمل الاستثماري بشكل كامل لتحقيق التواصل مع المستثمرين وتحسينهم من إدخال طلباتهم كافة ومتابعة معاملاتهم عن طريق خدمة الموبايل المشمولة بهذا المشروع عند إدخال وإخراج البضائع والآليات في المنطقة الحرة وسير المعاملة بشكل مؤتمت.

وتسعى المؤسسة لتحقيق الربط مع الإمارات الجمركية في المناطق الحرة ومستقبلاً مع الجهات العامة التي يرتبط عملها بالمناطق الحرة ومن المتوقع الانتهاء من هذا المشروع قبل نهاية العام الحالي.

سجلت المؤسسة العامة للمناطق الحرة ازدياداً في حركة تخزين البضائع الإستراتيجية من قمح وسكر وزيتون نباتية وأخشاب وحديد، إضافة إلى نمو حركة تخزين الآليات بأنواعها في المناطق الحرة الساحلية، وبشكل مقبول في المنطقة الحرة بعددًا بعد عودة العمل الاستثماري في المنطقة الحرة.

وبحسب تقرير المؤسسة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد سجل أيضاً زيادة في الطلب على النشاط الخدمي بفرع المؤسسة بدمشق والنشاط التجاري في فرع طرطوس. وبلغت الأرقام، بلغت إيرادات المؤسسة ٢,١٨ مليار ليرة سورية حتى نهاية شهر أيار من العام الجاري (٢٠١٩)، منها ٤٣٠ مليون ليرة خلال شهر أيار.

وسجلت مؤشرات خاصة بنشاط المؤسسة حتى نهاية الشهر الخامس زيادة في قيمة المستوردات، إذ بلغت ٢٣,٦ مليار ليرة، وقيمة الصادرات بلغت ١٩,٥ مليار ليرة سورية، وبلغ رأس المال المستثمر ٧٥١ مليون دولار إعادة لنحو ٩٦٧ مستثمراً في المناطق الحرة وهي تؤمن ٦٤٧٠ فرصة عمل.

تقرير رسمي: مشروع تجربي للبطاقة الذكية متعددة الاستخدامات

مراسلات ٥٥ جهة حكومية أصبحت آمنة

الوطن

كشف التقرير السنوي الصادر عن الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة لعام (٢٠١٨) عن عدد الجهات الحكومية التي أصبحت منضوية تحت الشبكة الحكومية الآمنة، والبالغ ٥٥ جهة، مبيناً أن ذلك جاء بالتزامن مع إطلاق المرحلة الأولى من الشبكة الحكومية الآمنة، وإطلاق عدد من الخدمات بين الجهات العامة كخدمة البريد الحكومي، وأتمت مراسلات التزود بالوقود للآليات الحكومية، ومشاركة الملفات والمجلدات، الاتصال الفيديوي، والمراسل البيني بين الجهات العامة.

وعرض التقرير (حصلت «الوطن» على نسخة منه) لأهم ما حققته الهيئة، إذ تم توقيع اتفاق مع الجهات المعنية لإطلاق مشروع تجربي للبطاقة الذكية متعددة الاستخدامات، وإعطاء أمر المباشرة لمشروع تصميم وتوريد وتركيب وتشغيل منظومة التوقيع الإلكتروني، والاتفاق مع مركز تطوير الحوسبة المتقدمة في الهند لإعادة تفعيل مركز التميز السوري الهندي لتقانة المعلومات.

كما تم تنفيذ أعمال مشروع تأهيل وتوسيع مركز الخدمات المعلوماتية لجهة البنى التحتية (المعمارية والميكانيكية والكهربائية) والتوسع في الخدمات الحكومية المقدمة عبر مشروع الشبكة الحكومية الآمنة في مرحلته الأولى، وتسجيل الأسماء تحت النطاق العلوي السوري، إذ تم منح ترخيص مسجل لأسماء النطاقات العلوية

السورية لثلاث شركات جديدة، بالإضافة إلى استمرار العمل مع المسجلين الثلاثة السابقين ٢٠١٧، ومنح ترخيص موزع لأسماء النطاقات العلوية السورية لشركة جديدة، بالإضافة إلى استمرار العمل مع الموزعين الاثنتين السابقين.

وضمن المشروع التجربي مركز التصديق الإلكتروني، قامت الهيئة ببناء البنية التحتية لسلطة التصديق الإلكتروني الوطني، وفيما يتعلق بمشروع المراسلات الإلكترونية الحكومية باستخدام التوقيع الرقمي أكدت الهيئة أن العمل مستمر في المشروع من خلال الاستمرار بتجربة التوقيع الرقمي للتعاميم الحكومية وتجربة التوقيع الرقمي على الوثائق الموقعة إلكترونياً والمتبادلة عبر البريد الإلكتروني الحكومي الرسمي الممنوح للسلادة الوزراء.

وحسب التقرير بلغ عدد المعاملات الحكومية التي تعتمد التوقيع الرقمي ٧ معاملات، وعدد شهادات التوقيع الرقمي الفاعلة والممنوحة ٢٥٠ شهادة رقمية، أما بالنسبة لعدد الجهات الحكومية الممنوحة شهادات توقيع رقمي فهو ٣٢ جهة خارج مشروع محروقات، و٢ جهة خاصة. وفيما يتعلق بمشروع أتمتة مراسلات التزود بالوقود للآليات الحكومية مع شركة محروقات فهو يضم ١٠٣ جهات، مع الاستمرار بإدارة خدمة البريد الإلكتروني الحكومي فنياً، ومتابعة إجراءات استلام أعمال العقد لعام ٢٠١٦ الخاص بتصميم وتوريد وتركيب وتشغيل منظومة التوقيع الإلكتروني مع الجانب الروسي.

قصي أحمد المحمد

صرّح مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلدون حدّ لـ«الوطن» بأنه تم تنظيم نحو ٣٢٩٦ ضابطاً منذ بداية العام حتى تاريخه في محافظة ريف دمشق، مبيناً أن ذلك يأتي في سياق خطة شركة كهرباء ريف دمشق لمقنع ظاهرة الاسترجار غير المشروع.

وبيّنت المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء، أنه تم تنظيم ضبوط مؤخرًا في محافظة ريف دمشق بحق أصحاب معامل بلاستيك وثلج وورخام، فقد قامت عناصر الضابطة العدلية في الشركة العامة لكهرباء محافظة ريف دمشق بجولاتها اليومية في جميع مناطق الريف من بداية الشهر السادس في (الزبداني، صحنايا، التل) وتم خلالها ضبط ٤ مراكز تحويل وضبط عدادات تجارية أحادية عدد ٣٣ وثلاثي تجاري عدد ٧، وضبط عدادات منزلية أحادية عدد ٩٦ ضبطاً.

وأشارت المؤسسة إلى ضبط عدد من المعامل تسرق الكهرباء وهي معملان بلاستيك وثلاثة معامل ثلج ومعامل ورخام، وتم تنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين ومتابعتها قضائياً وتحصيل ما سرق من المال العام ومحاسبة السارق ضمن الأنظمة والقوانين. وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير مسؤول في



والكهرباء أن المتابعة المستمرة لوضع الكهرباء في مقاسم الشركات تخفف من حجم السرقات بشكل عام وخاصة في الفترة المسائية للمناطق التي يوجد فيها معامل.

وبين المدير أن المناطق التي يتوقع أن تحدث فيها سرقات تكون تحت المراقبة الدائمة، وخاصة المعامل والمنشآت الصناعية، لافتاً إلى أنه في بعض الأحيان يتم ضبط أصحاب المعامل

مدير في الكهرباء لـ«الوطن»: لأعيبهم أصبحت مكشوفة والسرقات تتركز ليلاً

ضبط ٣٢٩٦ «حرامي» كهرباء منذ بداية العام في ريف دمشق

خلال ساعات متأخرة من الليل، ما بين الساعة الحادية عشرة مساءً والساعة الواحدة صباحاً، مشيراً إلى أن اختيار هذا التوقيت يكون باعتقاد الحرامية بأن الضابطة العدلية غير موجودة، مما يدفعهم إلى المخالفة والمقابل تكون مغلقة معاملهم، مؤكداً أن هذه الألعاب أصبحت مكشوفة لعناصر الضابطة العدلية.

وأشار إلى أن اكتشاف هذه الحالات يكون من خلال طرق علمية وفنية مدروسة، مبيناً أن عناصر الضابطة العدلية يستخدمون أجهزة خاصة تدل على أن العدادات قد استهلتك كهرباء خلال الليل وليست متوقفة كما هو واضح بكونها مغلقة خلال فترات النهار، موضحاً أن ذلك يتم من خلال رصد استهلاك العداد خلال أيام ليصار إلى وضع المعمل تحت المراقبة ريثما يتم ضبطه بالجرم المشهود.

ولفت إلى أنه يوجد تعاون من قبل أصحاب المنازل الجاورة للمعامل، وخاصة إذا بدأ المواطن يدرك أن المعمل يشكل خطراً عليه، حيث يتم حرق الشبكات ما يدفعهم إلى التبليغ عنه، مبيناً أنه يتم استخدام أجهزة خاصة لقياس الأمبيرات الموجودة على الكابل، لافتاً إلى أن الفرق الموجود بين قياس استطاعة الأمبير على الكابل الرئيسي قبل وصوله إلى العداد وقياس الكهرباء الداخلة إلى العداد، يؤكد حالة السرقة.